

رئيس التحرير -
المدير المسؤول:
ابراهيم المينيت

نائب رئيس التحرير:
بيار ابي صعب

مدير التحرير:
وفيق قانصوه

مجلس التحرير:
محمد زبيب
حسنة عليف
إيلي حنا
اهل الاندري
شريك كرتيم

صادرة عن شركة
اخبار بيروت

المكاتب بيروت -
فردان - شارع دونات
- سنتر كونيورد -
الطابق السادس
تلفاكس:
01759500
01759597
ص.ب 5963/113

الإعلانات
الوكيل الصحفي
ads@al-akhbar.com
01759500

التوزيع
شركة الواصل
15-14/66631-01
828381 / 03

الموقع الإلكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل

f /AlakhbarNews

t @AlakhbarNews

alakhbarnews-
paper

محمد عبد الشفيق عيسى*

«الليبرالية الجديدة» هي نوع من أنواع السياسات الاقتصادية، أخذت قوة دفعها على مستوى العالم الرأسمالي الصناعي المتقدم كنوع من رد الفعل إزاء أزمة «التضخم الركودي» التي ضربت الاقتصادات الغربية في منتصف السبعينيات من القرن المنصرم، إثر فورة أسعار النفط التي أعقبت حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973.

قبل ذلك بنحو 40 عاماً، وفي غمار أزمة الكساد الكبير في أوروبا وأميركا (1929) (33) ظهر مذهب اقتصادي داخل الفكر الرأسمالي الدولي، دشنه عالم الاقتصاد البريطاني كينز، يقوم على تدخل الدولة في الاقتصاد، لمقاومة الكساد والبطالة عبر رفع مستوى الأذخار المنتج والاستثمار والتشغيل، انطلاقاً من أن الاقتصاد القائم على المشروعات الخاصة غير قادر في حد ذاته على تحقيق التوازن الكلي بصفة تلقائية عند مستوى «التشغيل الكامل» أو قريباً منه، وفق ما دأبت على تاركه الأدبيات الرأسمالية التقليدية. واعتبر كينز في المقابل أن زيادة معدل التوظيف من خلال الإنفاق العام للدولة والتوسع في المشاريع العامة، داخل الاقتصاد المصاب بالركود، كفيلاً بحقن هذا الاقتصاد بجرعات منشطة تبدأ من زيادة الدخول الفردية والأجور، تعقبها زيادة في النفقات الاستهلاكية، وعن طريق ما أسماه «المضاعف» تحدث زيادات متتالية في مستويات الدخول حتى تصل إلى زيادة نهائية في مستوى الدخل الوطني تبلغ أضعاف الزيادة الأولية في الإنفاق العام الاستهلاكي العام والخاص.

اعتباراً من أوائل الثلاثينيات وجدت أفكار كينز سبيلها إلى التطبيق العملي في أوروبا والولايات المتحدة، وخصوصاً في هذه الأخيرة من خلال ما سمي «السياسة الاقتصادية الجديدة» New Deal التي اتبعتها الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت. ومنذئذ - أواسط الثلاثينيات، وحتى أواسط السبعينيات، على مدى 40 عاماً، جرى اتباع سياسات اقتصادية في الدول الصناعية الغربية قائمة على ما يطلق عليه (سياسات دولة الرفاهية) من خلال قيام جهاز الدولة بدور رائد في مضمار حفز الزيادة في دخول الأفراد ومستويات معيشتهم، ابتداء من رفع معدلات التشغيل وزيادة مستويات الأجور وبناء نظم فعالة للتأمين الاجتماعي والصحي والتأمين ضد البطالة ودعم الغذاء الأساسي والقطاع الزراعي، إلى غير ذلك من سياسات توسعية نشطة في المجال الاقتصادي، إنتاجاً وتشغيلاً واستثماراً واستهلاكاً وتصديراً.

في منتصف السبعينيات، حدث الانقلاب الكبير في محاور السياسات الاقتصادية للدول الصناعية، في محاولة للاستجابة لتحديات أزمة التضخم الركودي، كما أشرنا. وقد حدث «الانقلاب» على سياسات الرفاهية

الاجتماعية التي قادتها «الدولة» في العالم الرأسمالي، وعلى أنقاض المذهب «الكينزي» نهض مذهب آخر من باطن الفكر الرأسمالي نفسه لينتشر باسم «الليبرالية الجديدة»، على سبيل التناظر مع «الليبرالية القديمة» التي سبقت ظهور الكينزية عبر منحنيات مختلفة، وتعرجات حادة، منذ ظهور كتاب آدم سميث عام 1776 بعنوان «بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم».

تمثل «الليبرالية الجديدة» امتداداً من نوع ما للليبرالية القديمة، من حيث الاستناد إلى الركائز الأساسية للرأسمالية دون (شوائب) كينزية، بالعودة إلى آليات السوق الحرة، وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص «الكبير غالباً» على حساب الدور التنظيمي القوي للدولة وعلى حساب الطبقات العاملة، تشغيلاً ودخولاً وإنفاقاً ورفاهاً.

كان «نبي» الليبرالية الجديدة البارزة هو ميلتون فريدمان المفكر الاقتصادي الأميركي الحائز جائزة نوبل في علم الاقتصاد، والذي دشن مذهباً معارضاً للكينزية وقاد تياراً اقتصادياً كاملاً سُمي تيار «النقيدين الجدد» كامتداد للنظرية الأصلية أو «الأصولية» التي يمثلها الفكر الاقتصادي التقليدي - أو «الكلاسيكي» - في شقّه النقودي، القائل بأن كمية النقود تحدّد مستوى النمو الاقتصادي.

قوام المذهب الليبرالي الجديد، وفق النسخة المستحدثة لفريدمان ما يلي:

إن سبب التضخم هو زيادة الإنفاق الاجتماعي في الموازنة العامة للدولة، والتي تؤدي إلى «العجز» في الموازنة، أو تؤدي إلى تفاقمه، ومن ثم تضطر الحكومات - هكذا يقول - إلى محاولة سد العجز عن طريق وسائل التمويل التضخمي، وفي طليعتها إصدار النقود من دون غطاء مناسب (= الإصدار الجديد) وزيادة حجم الدين الحكومي وديون الهيئات العامة عبر الاقتراض العام، فيرتفع مستوى السيولة النقدية، ما يؤدي إلى تصاعد المستوى العام للأسعار.

هذه السلسلة الفكرية المترابطة تعلق الجرس في رقبة القط - الذي هو هنا: الفئات محدودة الدخل والطبقات العاملة، باعتبار أن تكريس شطر مؤثر من إنفاق الدولة لرفاهية هذه الفئات هو الذي يسبب الاختلال في التوازنات النقدية والمالية للاقتصاد.

لم يهتم ميلتون فريدمان بزيادة إنفاق الحكومات الغربية على التسليح والعسكرة وعلى الحروب العدوانية والتدخل في شؤون الدولة الساعية إلى التنمية والاستقلال، وحك المؤامرات الاستخباراتية وانتهاج سبيل المغامرة في السياسات الخارجية.

ولم يهتم ميلوتن فريدمان بضرورة زيادة معدلات الضريبة على الشرائح الدخلية العليا للأفراد وأرباح الشركات - بل دعا وأضرابه إلى خفض الضرائب على تلك الشرائح من الدخول والأرباح فيما يسمى Tax cuts ومن ثم أطلق العنان للسياسات

الاقتصادية القائمة على عسكرة الطلب الحكومي والطابع الاحتكاري للعرض، عبر صيغة «احتكار القلة» من الشركات العملاقة عابرة الجنسيات.

لم يهتم النقديون الجدد والليبراليون الجدد بهذا كله، وكان ديدنهم إلقاء اللوم والتبعية على الفقراء وعلى الدور الاجتماعي للدولة الذي يؤدي - في عرقهم - إلى تصاعد الديون العامة الداخلية والخارجية.

وجرياً على سنة الليبراليين الجدد، وخاصة لمواجهة أزمات الديون في العالم النامي - التي انفجرت إثر انخفاض أسعار البترول والمواد الأولية مرة أخرى، وخصوصاً منذ 1986 - كان المنهج المتبع هو إجبار الدول النامية المدينة على اتباع سياسات تقشفية هدفها «اعتصار» جهد الفئات الفقيرة، وتوجيه الفائض الاقتصادي الوطني لسداد الديون الخارجية، بعد مراكمة الأرباح للفئات الغنية، وتحويل الشطر الأكبر من الدخل القومي إليها في صورة أرباح وفوائد وريوع مختلفة.

كانت أكبر أزمة للديون في العالم الثالث هي أزمة ديون المكسيك التي وصلت عام 1985 إلى حد تعذر سداد الديون وطلب تأجيل السداد (موراتوريوم Moratorium). وكان أن اهتبلت الدول الصناعية الرأسمالية الفرصة، فاولكت إلى «صندوق النقد الدولي» مهمة تدبير حزم تمويلية إنقاذية أو إسعافية للدول المدينة، مقابل التزامها بتطبيق نهج اقتصادي ليبرالي جديد، نقدي - جديد، قائم على ضمان سداد الديون، وضمن عدم التوسع في طلب المعونة من الخارج، وكان المفتاح لهذه السياسات هو «التقشف العام»،

عبر خفض نفقات الدولة الاجتماعية على الطبقات المنتجة المسماة بالفقيرة. وسميت البرامج المتفق عليها مع الصندوق، وفق ذلك - ببرامج التثبيت أو الاستقرار أو التصحيح الهيكلي أو التكيف، أو ما شئت من الأسماء المرادفة، ولكن جوهرها واحد: التقشف، الانحياز للسوق الحرة عبر استبعاد دور الدولة والنهج التخطيطي، ومن خلال محاباة أصحاب الأعمال الكبيرة عبر خفض مستويات الضرائب وتقديم التيسيرات والحوافز الضريبية على اختلافها، وإطلاق حرية أصحاب الأعمال وأرباب المهن العليا في فرض الأسعار وعوائد الخدمة دون ضوابط حقيقية، وإطلاق العنان للشركات الكبيرة ذات الموقع الاحتكاري في الأسواق (احتكارات القلة oligopoly) ... كل ذلك بالإضافة إلى «اعتصار» جهد الفقراء، من خلال خفض مخصصات الدعم السلعي الموجه للفئات الفقيرة والطبقات المتوسطة، وزيادة الضرائب «غير المباشرة» المفروضة على المبيعات والاستهلاك والقيمة المضافة، والتي يقع عبؤها الرئيسي على المستهلك النهائي ... بالإضافة إلى خفض المبرمج - أو عدم التوسع المبرمج - في مخصصات الخدمات الاجتماعية بما يتكافأ مع أهميتها المركزية في سلة الحاجات

أفكار اقتصادية من أجل اليسار ودعوة إلى الحوار: نحو نقد الليبرالية

الاجتماعية الأساسية للناس، وبخاصة التعليم والصحة. بذلك يتحقق في عرقهم مواجهة العجز في الموازنة العامة للدولة، وتكوين احتياطي نقدي ولو بالاقتراض الأجنبي، ما يؤدي - كما يقولون - إلى الاستقرار الاقتصادي أو (التثبيت) ومن ثم ضمان النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

نقل «صندوق النقد الدولي» حزم السياسات المذكورة باسم «برامج التكيف الهيكلي» خلال الثمانينيات والتسعينيات وأوائل القرن الجارية، من بلد نام إلى بلد آخر، مقابل تدبير حزم الإقراض أو مقابل إعطاء «صك حسن السلوك» المشجع للمقرضين الكبار في العالم الصناعي الرأسمالي المتقدم اقتصادياً.

ومن دولة نامية إلى أخرى جرت سياسات «الصندوق» على النسق نفسه، تحت راية تحقيق التوازنات النقدية - المالية للاقتصاد - أي «التوازن الاسمي» باختصار Nominal. والرافعة الأساسية لسلة السياسات هذه في المجال النقدي هي رفع أسعار الفائدة، وخفض سعر صرف العملة المحلية. ويؤدي رفع أسعار الفائدة - فيما يذكرون - إلى جذب المدخرات نحو الجهاز المصرفي وسوق المال من جهة أولى، وتقليل الإنفاق الاستثماري «غير الضروري» من جهة أخرى.

أما خفض قيمة العملة المحلية فيؤدي - في عرقهم - إلى خفض أسعار المنتجات المحلية حال تصديرها، ما يزيد التصدير بالتالي،



حول تلاشي الحدود بين الصحافة وتاريخ الزمن الراهن عربياً

لن يكون هناك داع للمؤرخ باعتبار وجود الصحفي، وهنا مكنم النقاش. في رأيي وعند تناول هذه الجدلية بالدرس وجب التفطن إلى مسألة ما: «من هو الصحفي الذي يكتب التاريخ الراهن؟» - ولعلي بهذا السؤال أشير إلى أن الصحفيين أنواع واختصاصات ومستويات، بل إن تعريف الصحفي في حد ذاته أمر فيه جدل وقياس وتمحيص، فهل يعتبر كل كاتب للأحداث وموثق لها صحفياً؟ وهل يقتصر عمل الصحفي على تغطية الخبر بالحد الأدنى الموضوعي أم يمكن له حقن ما يكتب بانطباعية جائزة وفق مقولة حرية التعبير والرأي؟ والعديد من الأسئلة الأخرى التي ربما ستفرقنا في باب الصحفي وخصائصه ليس في هذا المحل مجال لذكرها. وبالتالي فإني أرى أن الاعتماد على «محترف إخباري» لا يزال تعريفه مرتبكاً وغامضاً في كتابة التاريخ فهذا أمر أرى فيه خطراً على تلك الصرامة والسلم الذي يكتب به التاريخ.

ثم إن تاريخ الزمن الراهن مفهوم ظهر في

اللحظة، هل تأريخ اللحظة الراهنه مهمة المؤرخ أم الصحفي؟ طبعاً لا يمكن الحسم في هذه العلاقة الجدلية، إذ لا يمكن أن لا يتفاعل ممتن التأريخ (المحترف) مع الواقع وتطوراته ولا يمكن له ألا يبالي بتلك الأحداث، فهي التي ستؤثت سلمه التاريخي. بل إن متابعتة - عن كُتب - لشئى الأحداث تعد ضمن اشتغاله اليومي. وأما الصحفي فالكمل يعلم أن اشتغاله الجوهري يكمن في التساؤل اليومي الذي يطرحه على نفسه وفي اجتماع التحرير: «ما الجديد؟ وبماذا سنخبر الجماهير اليوم؟».

ولعلنا بهذا القول قد بسطنا إلى حد ما مهمة الحرفتين: المؤرخ والصحفي، وهما بالفعل معنيان بكتابة التاريخ الراهن. لكن التسليم بهذا القول قد يحيل التفكير إلى استشعار خطر استيمولوجي مغمور بالانتصار للخطاب العجائبي الذي تقوده الصحافة المثخنة بالنظور التكنولوجي اليوم، وهذا الخطر يكمن في انقفاء الحدود بين المؤرخ والصحفي بطريقة تزول معها القدرة على التمييز بين المجالين، وبالتالي

الذين يقرؤون لي. وثانياً أنني أمام مبحث مستجد بالنسبة لي، فأننا لست مؤرخاً ولست عالماً في التاريخ، إنما درست الصحافة وأتممتها بالانترولوجيا. وحتى وإن كان هناك شيء من التاريخ في ما درست، فإن عالم التاريخ يبقى الأجدر في ذلك الباب. أما والحال أن دراسة زميلي قد جمعت مبحثين هما التاريخ والصحافة، فإني أرى مدخلاً لأقرأ وأصيغ ما رسخ من تلك القراءة.

مبحث تاريخ الزمن الراهن مسألة شائكة فعلاً، وإن سبر أغوار هذا المبحث لمن أولويات الأمور في السياق الذي نعيشه اليوم، وأنا أضمن العرفان لمحمد اليوسفي على التقاطه الفكرة واللحظة والمبادرة بالتساؤل عن هذا المبحث وطرح المسائل حوله من زاوية العلاقة بين هذا النوع من كتابة التاريخ وبين المهنة الصحفية، والظاهر أنه ومنذ البداية تتراءى لنا أفكار عن تقاطع وتشابه في المهمتين دفع المهتمين إلى مساءلتهما والبحث فيهما. تساؤلي الأول يحوم حول مكنم التأريخ

سيف، الدين العامري*

كنت قد تلقيت دعوة من الصديق والزميل الصحفي محمد اليوسفي للقاء عادي قد يحدث بين صديق وصديقه في أي مقهى وسط العاصمة، قبل أن يتحول اللقاء إلى نقاش لم أتوقع أنه سيصل إلى هذا المستوى من العمق، بعدما أسر لي محمد أنه بصدد الاشتغال على دراسة أراها مهمة، تتناول العلاقة بين التاريخ والصحافة، المؤرخ والصحفي. كان ذلك يوم 29 من جوان/ حزيران 2017 قرب مقر النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين.

بعد أيام تلقيت الدراسة، عنوانها «في تقاطعات الصحافة وتاريخ الزمن الراهن: نحو مقاربة تاولية جديدة»، وقد تناولتها بالدرس والتحميم، وفي هذا معرض ما رسخ في ذهني من ملاحظات:

بداية، إن حسبي في ما أقول هو طلب المعرفة، فأننا الجاهل دائماً والمتعطش أبداً لمعرفة ما كُتِب وما فكر فيه الناس وما عرفوه، وأوكل إثباتي في هذا إلى الناس